

التعثر المالي للمشاريع الصغيرة الجديدة: دراسة ميدانية

Financial Failure of New Small Business: An Empirical Study

د. عامر ملايكية

أستاذ محاضر (أ) بجامعة سوق أهراس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مخبر الدراسات والبحوث الاقتصادية

الجزائر

doc.melaikia.amer@gmail.com

Submitted date: 22/07/2017

acceptance date: 29/10/2018

الملخص

يعرض هذا المقال نتائج بحث ميداني هدف إلى التعرف على أهم أسباب تعثر المشاريع الصغيرة الجديدة المنشأة بدعم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بولاية سوق أهراس (الجزائر) حيث تم اختبار ستين عاملا مصنفين في ستة فئات كبرى تتسبب في وضعية التعثر المالي للمشروعات الصغيرة الجديدة. وقد توصلت الدراسة الاستقصائية إلى تحديد ستة عشر عاملا توصف بأنها قوية من وجهة نظر أصحاب المشاريع الجديدة. كما أظهرت النتائج تباين في درجات تأثير عوامل التعثر المالي وتفاوت في حجم الآثار السلبية الناتجة عنها.

الكلمات المفتاحية: التعثر المالي، أسباب التعثر المالي، المشروعات الصغيرة، المشروعات الجديدة.

Abstract

This study is concerned with an empirical investigation that explore the reasons that have caused the financial failure of new small businesses (NSB) created by CNAC in the wilaya of Souk-Ahras (Algeria). The data were gathered from a survey of 22 entrepreneurs-owners of NSB failed. The results of the survey have identified sixteen failure factors grouped into six broad categories: poor choice of new business project, lack of long-term planning, technical problems, marketing problems, the low financial capacity of the NSB, the incompetence of entrepreneurs.

The results also showed a significant variation between the factors of financial failure, in terms of their degree of influence and their nature.

Keywords: financial failure, new small business, causes of financial failure.

JEL Classification Code: B221, G331, G330, D221, C993.

المقدمة

تعتبر المشروعات الصغيرة ذات أهمية كبيرة في جميع دول العالم نظرا لمساهمتها المعتبرة في تحقيق معدلات نمو عالية في الناتج الوطني الخام وتوفير مناصب شغل كثيرة وخلق الثروة المستدامة. ويختلف حجم الاستثمار في قطاع المشروعات الصغيرة من دولة إلى أخرى، ففي الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الاتحاد الأوروبي يتجاوز سقف 20 مليون دولار أمريكي في حين مازالت قيمة تلك الاستثمارات في البلدان النامية لا تتجاوز 100 ألف دولار أمريكي، وهو وضع يعكس طبيعة التطور الصناعي للقطاعات الاقتصادية في كل فئة من تلك الدول.

الجزائر، كغيرها من الدول، أولت خلال الثلاث عقود الماضية عناية بالغة بعملية إنشاء المشروعات الصغيرة الجديدة، وقد استحدثت لتلك الغاية الكثير من هيئات الدعم والتمويل والمرافقة التي نشرت هياكلها في كل ولايات الوطن بغية تنمية عدد المشروعات الصغيرة وزيادة حظوظها في النجاح. كما خصصت ميزانيات معتبرة لتمويل استثمارات الشباب وحاملي المشاريع الجديدة التي كان ينتظر منها تطوير القطاع الخاص، وتقليل معدلات البطالة والحد من مستويات الفقر، وتحسين

معيشة شرائح واسعة من المجتمع الجزائري. في هذا السياق، تشير إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب أن عدد المشاريع الصغيرة التي مولتها إلى غاية نهاية سنة 2015 وصل إلى 356718 مشروعاً³²، وقد وصل معدل نمو تلك المشاريع الجديدة إلى 61% منذ تاريخ إنشاء هذه الوكالة سنة 1996. كما بلغ عدد المشروعات الصغيرة التي تم إنشاؤها بدعم ومرافقة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة 2311 مشروعاً إلى غاية نهاية سنة 2004³³.

وقد أفضت الجهود المبذولة في إطار تطوير قطاع المشروعات الجديدة إلى إنشاء ما يفوق 600 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة (في كل القطاعات وبكل الصيغ) انتشرت على المستوى الوطني بتفاوت نسبي وفقاً لخصوصية المناطق المحلية. لكن يبقى هذا الرقم متواضعاً جداً بالمقارنة مع الأرقام القياسية التي تحققها بعض الدول الأوروبية أو حتى بعض الدول العربية المجاورة حيث تمكنت المملكة المغربية من إنشاء 1.5 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة على الرغم من شح إمكانياتها المادية. اليوم وبعد انهيار أسعار النفط (جوان 2014) تستدير الأنظار إلى قطاع المشروعات الصغيرة للوقوف على حقيقة الدور المأمول منها في تنويع مداخيل الدولة الجزائرية وتخفيفها من حدة الأزمة المالية التي تعاني منها الجزائر منذ أكثر من سنتين، ليكتشف المختصون حقيقة النتائج المحققة في هذا المجال والتي تبدو من المؤشرات الكبرى أنها لم ترق إلى مستوى الطموحات المأمولة حيث لا تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -مجتمعة- في الجزائر إلا بنسبة 46,5% القيمة المضافة (بريش السعيد، 2007)³⁴، وبنسبة أقل من 3% من الصادرات خارج قطاع المحروقات؛ و يؤكد أن نسب مساهمة المؤسسات الصغيرة لوحدها أقل من تلك النسب بكثير.

(1) إشكالية البحث:

أنشأت الحكومة الجزائرية منذ بداية التسعينات من القرن العشرين الكثير من الأجهزة المختصة بتمويل ومساندة المشروعات الصغيرة الجديدة بغية تنشيط عمليات خلق المشاريع الجديدة ومرافقتها ميدانياً أثناء مراحل التأسيس والتوسع حتى يتسنى لها النهوض بالدور المنوط بها في تحقيق تنمية محلية متوازنة. وقد استفاد الكثير من أصحاب المشاريع الجديدة من نتائج هذه السياسية وأدرك المقاولون الصغار نجاعة العمل المقاولاتي الذي مكّهم التخلص من الاتكال على الدولة ودفعهم إلى التحول من بطالين إلى مشغلين ومن متقاسمين للثروة إلى مشاركين في خلقها. لكن رافق تلك السيرة الكثير من العوامل التي أدت إلى فشل نسبة معتبرة من المشاريع الجديدة وتعثر نسبة كبيرة أخرى منها.

وقد حظيت عوامل فشل المشروعات الصغيرة باهتمام الكثير من الدارسين في الجزائر خلال العقدين الماضيين على الصعيدين النظري والميداني. وقد أسهمت النتائج المستخلصة من الدراسات الميدانية التي أجريت في هذا المجال في تعميق فهمنا لمختلف المشاكل والتحديات التي تواجه أصحاب المشاريع والمقاولين. لكن ما يؤخذ على تلك الأعمال البحثية أنها لم تركز بالقدر الكاف على حالة التعثر المالي للمشروعات الصغيرة الجديدة، وغالبيتها العظمى جمعت المشروعات الصغيرة والمتوسطة معاً في الدراسة ذاتها متجاهلة بذلك الخصوصيات الدقيقة المميزة لكل فئة من تلك المشروعات ولسياقاتها البيئية المختلفة. الأمر الذي يدفع بنا إلى إنارة جانبها هاما من جوانب البحث في هذا المجال يقوم على تحري عوامل تعثر المشروعات الصغيرة الجديدة المنشأة وفق إحدى آليات الدعم والتمويل على المستوى المحلي؛ ولقد وجه الاختيار -بفعل بعض المحددات- إلى دراسة المشروعات الصغيرة الجديدة الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في ولاية سوق أهراس (الجزائر)، فما هي يا ترى عوامل التعثر المالي للمشروعات الصغيرة الجديدة الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في ولاية سوق أهراس؟

³² مراد زمالي، المدير العام للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، حصة بدون تحفظ لقناة النهار، بتاريخ: 2016/03/30.

³³ https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_PresentationCNAC.aspx, du: 12/01/2017.

³⁴ بريش السعيد (2007)، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 12، ص: 59-77.

(2) أهداف البحث:

يتعلق الهدف الرئيس للبحث بتحديد أهم الأسباب التي تؤدي إلى تعثر المشاريع الصغيرة الجديدة تضعف من قدرة أصحابها على الوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه الصندوق الوطني للتأمين على البطالة عند حلول آجال استحقاقها؛ يتحقق ذلك بالتدرج في خطوتين كبيرتين هي:

أولاً، التعرف على أهم أسباب التعثر المالي للمشاريع الصغيرة الجديدة من وجهة نظر المقاولين-أصحابها.
ثانياً، تصنيف عوامل التعثر المالي للمشروعات الصغيرة الجديدة، تلخيصها وترتيبها وفقاً لشدتها وطبيعتها.
أما من الناحية النظرية فنميز مفهوم التعثر المالي عن المفاهيم الأخرى، ونستعرض أهم عوامل تعثر المشروعات الصغيرة الجديدة التي جاءت في الأدبيات السابقة بما يتناسب وحاجة البحث.

(3) فرضيات البحث:

ينطلق البحث من فرضيتين متكاملتين، تخدم كل واحدة منها الأخرى، هي كالآتي:
H₁: تواجه المشروعات الصغيرة الجديدة المنشأة في ولاية سوق أهراس أسباباً موضوعية كثيرة تؤدي بها إلى التعثر المالي.
H₂: تتفاوت درجات تأثير عوامل التعثر المالي على المشروعات الصغيرة الجديدة المنشأة في ولاية سوق أهراس وفقاً لطبيعتها من وجهة نظر مدراء تلك المشروعات.
يتم اختبار فرضيتي البحث باعتماد أساليب التحليل الإحصائي بغية تكوين تصور حول مدى أهمية وشدة تأثير عوامل التعثر المالي على المشروعات الصغيرة الجديدة.

(4) أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في محاولة إعداد تقييم أولي لأسباب تعثر المشاريع الصغيرة الجديدة في إحدى ولايات الوطن النائية حيث ينتظر من السلطات المحلية فيها تشجيع سيرورة خلق المشروعات الصغيرة في كل القطاعات الاقتصادية. وقد يساعد هذا التقييم أصحاب القرار الاقتصادي في تقرير إجراءات جديدة تساعد الشباب وأصحاب المشاريع في التغلب على المشكلات التي تواجههم. كما تكمن أهمية الدراسة في وضع لبنة في بناء تصور وطني حول حقيقة الواقع الذي تعيشه المؤسسات الصغيرة في الجزائر، وإتاحة فرصة لباحثين آخرين لاستكمال جوانب أخرى في سياق دراسة المشروعات الصغيرة.

(5) منهج البحث:

يعتمد بحثنا في دراسة عوامل تعثر المشروعات الصغيرة الجديدة على المنهج الميداني الذي يقوم على أسلوب الاستطلاع باستخدام استمارة بحث خاصة صممت بغرض الإحاطة بالبيانات الأولية المتعلقة بمجموع المشاريع الجديدة المتعثرة في إقليم ولاية سوق أهراس التي يمكن الوصول إليها والاتصال بأصحابها. وتجدر الإشارة إلى أن الباحث لا يهدف إلى تعميم نتائج الدراسة الميدانية على كل المشروعات الصغيرة الجديدة الناشطة في الجزائر بقدر ما يهدف إلى تشخيص حقيقة المشكلات التي يواجهها المقاولون الصغار في البيئة المحلية. وهذا ما قد يدفع -في إطار زيادة درجات اللامركزية- من تفعيل دور الهيئات المختصة محلياً في مرافقة أصحاب المشاريع ودفعهم للتغلب على الصعوبات والعراقيل التي تواجههم.

أولاً، الأدب النظري للدراسة:

(1) تمييز مفهوم التعثر المالي:

يعد التعثر المالي للمشاريع والشركات الاقتصادية من المواضيع التي شغلت بال الكثير من الباحثين في أدبيات الإدارة، وقد استخدم بعضهم مصطلح التعثر للدلالة على حالة إفلاس الشركة/المشروع؛ واستخدمه البعض الآخر لوصف مرحلة فشل اقتصادي مؤقتة ترتبط بظروف عسيرة تجعل من إدارة الشركة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية؛ بين هاتين

الحالتين يمكن أن نميز وضعيات ومراحل عديدة لفشل المشروعات الاقتصادية؛ الشيء الذي يدفعنا إلى تحديد مفهوم التعثر المالي وتمييز الاختلافات الدقيقة بينه وبين المفاهيم المشابهة الأخرى، وهي كالآتي.

1-1- الإفلاس:

يشير مصطلح الإفلاس من الناحية القانونية إلى حالة التصفية القضائية التي تتعرض لها الشركة/المشروع نتيجة توقفها عن سداد ديونها في مواعيد استحقاقها، بحيث يتم إشهار إفلاسها بحكم من المحكمة المختصة بغرض تصفيتها وبيعها تمهيدا لتسديد هذه الديون إلى أصحابها (راشد راشد، 2000)³⁵. أما من الناحية المالية فهناك حالة تجعل من المؤسسة الاقتصادية مضطرة إلى إعلان إفلاسها بالرغم من أن القانون لا يلزمها بذلك، وهي الحالة التي تكون فيها المؤسسة الاقتصادية تعاني من تراكم الخسائر عبر سنين متواصلة حتى تصل إجمالي ديونها إلى نسبة عالية من رأسمالها. يمكن تسمية هذه الحالة بالإفلاس المالي أو الإفلاس الدفترى؛ وهي حالة نادرة الوجود إذ أنه غالبا ما تترافق حالة تراكم الخسائر مع عدم القدرة على سداد الالتزامات المالية على اعتبار أن الإيرادات والأرباح التي تحققها المؤسسة هي المصدر الرئيس للتدفقات النقدية فيها.

2-1 العسر المالي:

يقصد بالعسر المالي عدم قدرة الشركة على سداد التزاماتها في أوقات استحقاقها رغم أن إجمالي موجوداتها قد يفوق إجمالي مطالبيها عند تاريخ الاستحقاق، أي أن العسر المالي يرتبط باختلال في إدارة التدفقات المالية الناتج عن أحد الحالتين، الأولى تتمثل في أزمة سيولة حادة تتعلق بتوليد النفقات المالية، والثانية تتعلق بتفاوت تواريخ التدفقات الداخلة والخارجة من وإلى حسابات الشركة. حسب (عبد العظيم سليمان المهمل وآخرون، 2015)³⁶ يمكن التمييز بين مفهومين للعسر المالي هما: العسر المالي الفني: هي الوضعية التي تكون فيها الشركة غير قادرة على سداد الالتزامات المترتبة عليها بالرغم من أن إجمالي الموجودات لديها يفوق إجمالي المطالبين، وهذا ما يعبر عن أزمة سيولة حادة تمر بها الشركة. العسر المالي الحقيقي: هي الوضعية التي تكون فيها الشركة غير قادرة على سداد الالتزامات المترتبة عليها مع كون إجمالي الموجودات لديها يقل عن إجمالي المطالبين.

إن وضعية العسر المالي التي تعاني منها الشركة أو المشروع تكون أقل أثرا من الإفلاس -رغم أنها قد تؤدي إليه- ذلك أن إدارة الشركة يمكن أن تلجأ إلى أحد الإجراءات العلاجية التالية:

الإجراء الأول، إذا كان العسر المالي فنيا يرتبط بتوليد التدفق النقدي فإن الشركة تملك فرصة لتجاوز هذه الأزمة دون أن تضطر للوصول إلى حالة الإفلاس، وذلك من خلال بيع بعض موجوداتها لتغطية الالتزامات المستحقة والعاجلة.

الإجراء الثاني، إذا كان العسر المالي حقيقيا يرتبط بتراكم الخسائر الذي يجعل من الشركة غير قادرة على سداد التزاماتها في المدى القريب يمكن للقائمين على إدارتها إبرام اتفاق مع الدائنين حول تسوية الديون دون اللجوء إلى إجراءات إشهار الإفلاس القضائي لها، وذلك رغبة من هؤلاء الدائنين بمنح فرصة أخرى للشركة لاعتقادهم بأنها تمتلك إمكانات مستقبلية جيدة في حال تجاوزت اضطراباتها المالية الحالية. هذا الإجراء يستلزم تقديم تنازلات طوعية من قبل الدائنين وإعادة تنظيم النشاط الاقتصادي للشركة بهدف تأهيلها وتمكينها من استعادة مركزها المالي.

الإجراء الثالث، إذا كان العسر المالي الحقيقي يقوم على مقارنة القيمة السوقية للموجودات في الشركة مع قيمة مطالبيها يمكن اللجوء إلى إعادة التقييم للموجودات لإظهار وضع الشركة الحقيقي والتغلب على عيوب طريقة التكلفة

³⁵ راشد راشد، (2000)، الأوراق التجارية، الإفلاس والتسوية القضائية في القانون التجاري الجزائري، ديوان المطبوعات الجزائرية، ص 217.

³⁶ عبد العظيم سليمان المهمل وآخرون، (2015)، أثر الإدارة البعيدة على مخاطر الديون المتعثرة في البنوك السودانية في الفترة من 2002-2010م، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 02، ص ص: 38-50

التاريخية التي قد تظهر الموجودات بأقل مما يجب في حال ارتفاع الأسعار، أو تهمل ارتفاع قيمة الموجودات كنتيجة للتحسن في وضعها الفني .

تجب الإشارة إلى أن في حالة استحالة اللجوء إلى أحد الإجراءات الثلاث السابقة يصبح لا مفر لإدارة الشركة من إشهار إفلاسها، وعليه العسر المالي هو مرحلة تسبق مرحلة التصفية النهائية لأعمالها.

3-1) التعثر المالي:

التعثر لغة يعني الزلّة، الكبوة، السقوط، والوقوع. أما اصطلاحاً فهو التعرض لشيء يخل بالتوازن ويفقد القدرة على الاستمرار في التحرك نحو الهدف المسطر ويفرض الرجوع إلى الوضع السابق لاستئناف المسيرة (الخضيري محسن، 1997)³⁷. يعبر مفهوم التعثر المالي عن وضعية فشل اقتصادي قد تكون مؤقتة-ظرفية أو مستمر تؤدي إلى العسر المالي والإفلاس، أي أنها حالة اختلال للنشاط الاقتصادي للشركة أقل أثراً وأكثر حدوثاً في حياتها. وقد بدا واضحاً الاختلاف الكبير بين الباحثين في استخدام مصطلح التعثر المالي في الأدبيات السابقة حيث استخدمه البعض كمصطلح مرادف لمفهوم الفشل التجاري معتمدين في ذلك على ترجمة كلمة التعثر من اللغات الأجنبية (échec d'entreprise / business failure) إلى اللغة العربية (فشل المشروع)؛ وعرفه البعض كحالة من حالات العسر المالي؛ واختصره البعض الآخر في مفهوم الإفلاس القانوني. بشكل أدق، ينظر لفشل الشركات من منظورين أساسيين، أحدهما اقتصادي والآخر مالي (وحيد م. رمو وسيف ع. ا. م. الوتار، 2010)³⁸، إذ ينصب الأول على قياس الفشل اعتماداً على مقدراً العائد على رأس المال حيث تعد الشركة فاشلة عند عجزها على تحقيق العائد الاقتصادي المناسب على رأس المال المستثمر. أما الثاني فيشير إلى عدم قدرة الشركة على تسديد التزاماتها المستحقة في مواعيدها المقررة (الحبيطي قاسم محسن، 2001)³⁹ من وجهة النظر الاقتصادية فقد عرف ألتمان⁴⁰ (Altman, E.I. 1968) التعثر المالي المؤدي للفشل على أنه وضعية تنشأ عندما يكون معدل العائد المحقق على رأس المال المستثمر أقل بشكل ملحوظ ومستمر من المعدلات السائدة في الاستثمارات/الصناعات المماثلة. أضف إلى ذلك، اعتمد بعض الباحثين معياراً آخرًا لتعريفه يتمثل في عدم كفاية الإيرادات لتغطية التكاليف، أي الحالة التي يكون فيها متوسط العائد على الاستثمار أقل من تكلفة رأسمال الشركة. أما من وجهة النظر المالية، لا تعتبر عدم القدرة على سداد الالتزامات مشكلة خطيرة إلا عندما تكون قيمة الالتزامات لدى الشركة تفوق قيمة موجوداتها، أي أن إيرادات وأرباح النشاط الاقتصادي للشركة لم تعد كافية لسداد التزاماتها في الأجل المحددة؛ وذلك مرده مواجهة نوعين من المخاطر (ريحان الشريف، 2007)⁴¹: أولاً، المخاطر التشغيلية: التي تؤثر سلباً على إيرادات وأرباح الشركة كنتيجة لبعض المتغيرات سواء كانت تتعلق بظروف نشاطها التشغيلي أو ظروف السوق أو ظروف الاقتصاد ككل. ثانياً، المخاطر المالية: التي قد تحدث بسبب عدم كفاية التدفق النقدي في سداد الالتزامات المالية تجاه الدائنين كنتيجة للمبالغة في استخدام الرفع المالي في الشركة.

³⁷ الخضيري محسن (1997)، الديون المتعثرة، الظاهرة، الأسباب والعلاج، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 23.

³⁸ وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار (2010)، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية: دراسة على عينة من الشركات المساهمة العراقية، مجلة تنمية الراقدين، المجلد 32، العدد 100، ص ص 9-29.

³⁹ الحبيطي قاسم محسن (2001)، استخدام نماذج التحليل المالي في اختبار فرض الاستمرار المحاسبي للمنشآت طالبة الاقتراض من المصارف: حالة دراسية، مجلة تنمية الراقدين، المجلد 23، العدد 64، ص 221.

⁴⁰ Altman, E.I. (1968). *Financial Ratios, Discriminate Analysis and the Prediction of Corporate Bankruptcy*. Journal of Finance, American Finance Association. 23: 589-609.

⁴¹ ربحان الشريف، (2007)، التعثر المالي: المراحل، الأسباب والطرق وإجراءات المعالجة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 16، ص ص: 25-43.

ربما يرى بعض المحللين أن الخطر المالي مستقل عن الخطر التشغيلي أو غير مرتبط به، على اعتبار أن الأول يرتبط بقرارات التمويل في حين أن الثاني يرتبط بالقرارات التشغيلية والاستثمارية في المؤسسة، إلا أن العلاقة بينهما تتضح من خلال الآثار المتبادلة بين كلا النوعين من الأخطار، فالخطر التشغيلي الذي يؤثر سلباً على الأرباح يعرض الشركة لخطر العجز عن السداد. بالتالي يمكن الاستنتاج أن تجنب الشركة لأية متاعب أو اضطرابات مالية يفرض عليها أن توازن بين قدرتها على تحقيق الأرباح وقدرتها على سداد الالتزامات المترتبة عليها في ظل هيكل مالي متوازن وسليم.

مما تقدم، يمكن بلورة تعريف التعثر المالي بأنه تلك المرحلة التي وصلت فيها المؤسسة إلى حالة من الاضطرابات المالية الخطيرة التي تجعلها غير قادرة على سداد التزاماتها تجاه الدائنين، أو جعلها تحقق خسائر متتالية سنة بعد أخرى مما يضطرها إلى إيقاف نشاطها من حين إلى آخر. وعليه نحدد مفهوم التعثر المالي بثلاث أبعاد رئيسية هي: أولاً، البعد الاقتصادي: يتمثل في اختلال النشاط الاقتصادي للمشروع الذي يكون سببه الرئيس تراجع أو ضعف القدرة على الوفاء بمتطلبات السوق (الزبائن)، الشيء الذي يزيد في تكاليف المشروع ويقلل من أرباحه في فترة زمنية محددة؛ ينتج عن ذلك خسائر تجارية إذا استمرت لمدة من الزمن تؤدي إلى فشل المشروع وإفلاسه. ثانياً، البعد المالي: يتمثل في اختلال التدفقات النقدية الناتجة عن سوء إدارة النشاط الاقتصادي للمشروع مع تزامن عجزه عن الوفاء بالالتزامات المالية عليه.

ثالثاً، البعد الزمني: يتمثل في كون التعثر المالي هو وضعية ظرفية (مؤقتة، محددة زمنياً) قد ينتج عنها اتجاهين للمشروع، الأول هو اتجاهه نحو الإفلاس – السيناريو الأسود-، والثاني هو اتجاهه نحو تجاوز مرحلة التعثر واستئناف النشاط من جديد –السيناريو الوردي-. وهذا الاتجاه هو محل اهتمام الباحث.

تجدر الإشارة قبل التطرق إلى أسباب التعثر المالي للمشروعات الصغيرة الجديدة إلى أننا في بعض الأحيان نستخدم مصطلح الفشل المالي للتعبير عن حالة التعثر المالي حسب سياق الفكرة أو مراعاة للأمانة العلمية في ترجمة بعض الأفكار من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية. كما نستخدم في كثير من الأحيان مصطلح المشروع للدلالة عن الشركة أو المؤسسة الاقتصادية، باعتبار هذه الأخيرة تعرف على أنها مشروع اقتصادي.

2) أسباب التعثر المالي للمشروعات الصغيرة الجديدة:

تعاني المشروعات الاقتصادية الجديدة من معدلات عالية للتعثر والفشل بحكم حداثة وقلة خبرة القائمين على إدارتها في المراحل الأولى لتأسيسها، فحسب كلوغ و سيرز (Clough, R. H. et Sears, G. A., 2000)⁴² المطاعم هي أكثر المشاريع تحقيقاً للفشل، تليها مشاريع البناء في المرتبة الثانية، والمشاريع الجديدة الأخرى في مراتب لاحقة. وقد ترتفع نسب المخاطرة في قطاع الخدمات أكبر منها في قطاع الصناعات المنتجة. كما يكون المقاتل من الباطن في المشاريع الإنشائية الجديدة أكثر عرضة للفشل من نظيره في أي صناعة أخرى وفقاً لكانغاري (Kangari, R. 1988)⁴³.

بالمقارنة بين الشركات الصغيرة والكبيرة، فإن الأولى تكون أكثر عرضة للتعثر المالي بالنظر إلى ضآلة رأسمالها وقلة أصولها المادية على عكس الشركات الكبيرة التي تستطيع التنبؤ المبكر بالتعثر المالي من خلال العديد من المؤشرات المالية، وهذا ما يمكنها من تفادي الإفلاس في الوقت المناسب، سانفيدو (Sanvido, V. et al., 1992)⁴⁴.

وقد درس عدد من الباحثين وضعيات التعثر على مستوى المشروع، بدلاً من مستوى الشركة ككل، منهم (HALL, 1982)⁴⁵ و (Morris, P.W.G. et Hough, G.H. 1987)⁴⁶. وطور آخرون نظام عملي لتحديد المشروعات الاقتصادية المحددة

⁴² Clough R.H. & Sears, G.A. (2000). *Construction Contracting: Practical Guide to Company Management*, 1st edit. Published by John Wiley & Sons, Inc. (eBooks).

⁴³ Kangari, R. (1988). *Business Failure in Constructions Industry*. Journal of Construction Engineering and Management. 114(2): 172– 190.

⁴⁴ Sanvido, V. & Grobler, F. & Parfitt, K. & Guvenis, M. & Coyle, M. (1992). *Critical Success Factors for Construction Projects*. Journal of Construction Engineering and Management. 114 (1): 94–111.

⁴⁵ Hall, P.G. (1982). *Great Planning Disasters*. Published by University of California Press, USA. (eBooks).

بخطر الفشل (Kangari, R. 1988)⁴⁷. ووجد أبيدالي وهاريس⁴⁸ (Abidali, A. F. & Harris, F. 1995) أن أهم الأسباب التي تؤدي إلى فشل المشروعات الصغيرة الجديدة هي: الافتقار إلى المهارات الهندسية، عدم وجود مدير مالي قوي، عدم كفاية خطة التدفق النقدي، ضعف نظام مراقبة الميزانية، نظام العطاءات المعيبة.

بالنظر إلى الدور الهام للشركات الصغيرة، والجديدة منها خاصة، في تطوير الاقتصاد الأمريكي حاول سيلاس تيتيس⁴⁹ (Silas Titus, 2004) الإجابة عن السؤال: لماذا تفشل المشروعات الصغيرة ؟ معنونا به دراسته التي تمت على المؤسسات الصغيرة الجديدة الأمريكية الهادفة للربح والمملوكة للخواص التي توظف نحو نصف القوى العاملة في القطاع الخاص والمسؤولة عن حوالي ثلثي الوظائف الجديدة؛ ووجد أن أكثر من 50٪ من تلك الشركات تفشل في السنة الأولى من تأسيسها، و 95٪ منها تفشل في غضون السنوات الخمس الأولى. أما الشركات الصغيرة التي توظف أقل من 20 عاملا لديها فرصة 37٪ فقط للبقاء على قيد الحياة في الأربع سنوات الأولى، و 9٪ فرصة البقاء على قيد الحياة في 10 سنوات الأولى. في سياق متصل، يؤكد كل من هاسويل وسكوت⁵⁰ (Haswell, S. & Scott, H. 1989) أن نصف المؤسسات الصغيرة الجديدة في أستراليا تفشل خلال أول سنتين لها من النشاط، وترتفع هذه النسبة إلى 70٪ لدى المؤسسات الناشئة خلال المدة نفسها، بينما قد تصل نسبة الفشل إلى 80٪ خلال الخمس السنوات الأولى.

وفقا لتقرير الشركة الأمريكية⁵¹ (Dun and Bradstreet Corporation (1986) مختصة في دراسة المؤسسات الاقتصادية)، فإن فشل المشاريع أو تعثرها هو بالأساس تعثر لأعمالها التجارية التي تؤدي بها إلى أربع حالات محتملة هي: الحالة الأولى: التوقف عن النشاط بعد التنازل عن كل أو بعض أصول المشروع أو بعد التصريح بالإفلاس؛ الحالة الثانية: التوقف عن العمل مع الخسائر التي يتعرض لها الدائنون بعد الخضوع لإجراءات قانونية مثل الرهن أو الحجز؛

الحالة الثالثة: الانسحاب الطوعي من السوق، وترك الديون غير مسددة، وما ينجر عنه من إشكالات اقتصادية وقضائية؛

الحالة الرابعة: العجز عن الوفاء بالالتزامات المالية التي يترتب عنها تورط الشركة في إجراءات قضائية مثل الحراسة القضائية أو التصفية أو التنازل عن الأصول للدائنين.

تتوافق الحالات السابقة مع نتائج واتسون وإيفرت⁵² (Watson J. & Everett J. , 1993) اللذان أرجعا نتائج فشل المشروعات الاقتصادية إلى أربع حالات ممكنة، هي: التنازل عن الأصول أو النشاطات لأي سبب من الأسباب؛ التوقف عن التجارة وخسارة الدائنين؛ بيع ما يمكن بيعه لمنع المزيد من الخسائر؛ البيع مع تحمل الخسارة لتأجيل مرحلة الإفلاس.

الواضح مما تقدم أن نسب التعثر والفشل التي تعاني منها المشروعات الصغيرة الجديدة عالية جدا، ويرجع ذلك إلى أسباب متعددة تؤدي إلى وضعية معقدة تتطلب تحليل متعدد العوامل يراعي السياقات المختلفة لبيئات الأعمال التي تنشط فيها تلك المشاريع.

⁴⁶ Morris, P.W.G. & Hough, G.H. (1987). *The Anatomy of Major Projects: A Study of the Reality of Project Management*. Published by John Wiley & Sons. New York. (eBooks).

⁴⁷ Kangari, R. (1988). Op. cit. p 174.

⁴⁸ Abidali, A.F. & Harris, F. (1995). *A Methodology for Predicting Company Failure in the Construction Industry*. Journal of Construction Management and Economics. 13: 189–196.

⁴⁹ Silas, T. (2004). *Key Reasons Why Small Businesses Fail*. Commissioned by IIB-Business Support America's. Accredited Associate of The Institute for Independent Business. On line: http://www.summitbusinesssolutions.ws/docs/reasons_biz_fail.pdf, 11/02/2017.

⁵⁰ Haswell S. & Scott H. (1989). *Estimating the Small Business Failure Rate: A Reappraisal*. Journal of Small Business Management. 27(3):68.

⁵¹ Dun and Bradstreet Corporation. (1986). *Dun's Census of American Business*. New York: Dun & Bradstreet Corporation. On line: <http://www.dnb.com>

⁵² Watson J. & Everett J. (1993). *Defining Small Business Failure*. International Small Business Journal. 11: 35-48.

بالنسبة لبيئة الأعمال في أوروبا وأمريكا، جاء في تقرير شركة Dun and Bradstreet Corporation -المشار إليه سابقا- أن الأسباب الرئيسية للتعثر المالي يكون مصدرها ثماني عوامل كبرى هي: العوامل الاقتصادية، قلة الخبرة، ضعف المبيعات، ارتفاع التكاليف والنفقات، حجم السوق (عدد الزبائن)، الإهمال والاحتيايل، قيمة الأصول ورأس المال، والكوارث الطبيعية. كما أكد التقرير أن الأسباب الأكثر تأثيرا تتمثل في العوامل الاقتصادية التي تضم بدورها خمس فئات فرعية هي: ضالة معدل الربحية، ارتفاع أسعار الفائدة، فقدان حصص معتبرة من السوق، ارتفاع تكلفة الحفاظ على الزبائن، ضبابية مستقبل النشاط. هذا، ويؤكد جون واتسون وجيم إيفرت (Watson J. & Everett J., 1996)⁵³ أن العوامل الاقتصادية ترتبط مع ما بين 30% و 50% من نسب فشل الأعمال الصغيرة.

واعتبر فريدريك سلوست (Frederikslust, R.A.I. 1978)⁵⁴ أن عدم قدرة الشركة على دفع التزامها ينتج بفعل أسباب كثيرة منها: الانخفاض الحاد في المبيعات، الركود الاقتصادي، فقدان زبون هام، نقص المواد الجديدة، القصور في الإدارة. و لخص كل من هريبينياك و جويس⁵⁵ (Hrebiniak, L.G. & Joyce, W.F. 1985) ظاهرة التعثر المالي كدالة لعاملين، الأول يضم الأسباب المرتبطة بالبيئة الخارجية للمشروع، و الثاني يضم الأسباب المرتبطة بالقيادة الإستراتيجية له. وقد ذكر أرجنتي⁵⁶ (Argenti, J. 1976) سبعة أسباب رئيسية لتعثر الأعمال الصغيرة هي: الافتقار إلى رأسمال كاف، ارتفاع النفقات، غياب الرقابة، نقص المشورة، الإجراءات التنظيمية الحكومية، تقلبات التجارة، والاحتيايل. أما أرديتي وآخرون⁵⁷ (Arditi, D. et al. 2000) صنف أسباب التعثر المالي للمشاريع الاقتصادية في العوامل التالية: مشكلات تتعلق بالميزانية، مشكلات رأس المال البشري والتنظيمي، مشكلات الأعمال، مشكلات الاقتصاد الكلي، والعوامل الطبيعية.

بالنسبة لبيئة الأعمال العربية، درس كل من وليد بلاسي وآيه اسماعيل توكل⁵⁸ (Belassi W. & Tuke, O. I. 1996)، أسباب تعثر المشاريع الصغيرة الجديدة وصنفها في أربع فئات من العوامل هي:

- (1) العوامل المتعلقة بالمشروع: تضم ست عناصر هي: حجم وقيمة المشروع، تفرد أنشطة المشروع (مقابل الأنشطة القياسية)، كثافة شبكة المشروع، دورة حياة المشروع، واستعجال نتائج المشروع.
- (2) العوامل المتعلقة بمدير المشروع وأعضاء الفريق: تتمثل في العديد من الأسباب المرتبطة بمهارات وخصائص مديري المشاريع وأعضاء فريق العمل المكلفين بإنجازها.
- (3) العوامل المتعلقة بالتنظيم: حيث اعتبروا أن أهم الأسباب المؤدية إلى إنجاح المشروع هو دعم الإدارة العليا.
- (4) العوامل المتعلقة بالبيئة الخارجية: تتكون من مجموعة من العوامل الخارجة عن نطاق تحكم إدارة المشروع لكنها تؤثر في نجاحه/فشلها، وتضم المتغيرات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، فضلا عن العوامل المتصلة بالتقدم في التكنولوجيا أو حتى العوامل ذات الصلة بالطبيعة.

تبين مما تقدم الكثير من الأسباب والعوامل التي تؤدي أو تزيد في احتمال تعثر المشاريع الصغيرة الجديدة، ورغم تعدد تصنيفاتها وطرق دراستها إلا أنها تشترك في الكثير من الجوانب. كما تتقارب درجات التأثير ونسب الفشل التي تؤكدتها مجمل الدراسات الميدانية في البيئات المتشابهة. في الدراسة التي نحن بصدد عرض نتائجها يحاول الباحث تلخيص مجموعة واسعة من أسباب تعثر المشاريع الصغيرة الجديدة للتحقق من مدى أثرها على المشاريع المدروسة واستشراف سبل الحد من تلك

⁵³ Watson J. & Everett J. (1996). *Small Business Failure Rates: Choice of Definition and the Size Effect*. Journal of Entrepreneurial Finance. 05(03) : 270-285.

⁵⁴ Van Frederikslust, R.A.I. (1978). *Predictability of Corporate Failure: Models for prediction of Corporate Failure and for Evaluation of Debt Capacity*. (eBooks).

⁵⁵ Hrebiniak L.G. & Joyce, W.F. (1985). *Organizational Adaptation: Strategic Choice and Environmental Determinism*. Journal of Administrative Science Quarterly. 30: 336-366.

⁵⁶ Argenti J. (1976). *Corporate Collapse: The Causes and Symptoms*. Published by McGraw-Hill Inc.

⁵⁷ Arditi D. & Koksai A. & Kale, S.(2000). *Business Failures in the Construction Industry*. Journal of Engineering, Construction and Architectural Management. 7(2): 120-132.

⁵⁸ Walid B. & Tuke O. I.(1996), *A New Framework for Determining Critical Success/Failure Factors in Projects*. International Journal of Project Management. 14(3) :141-151.

العوامل أو طرق تجنبها. كما نأمل من نتائج الدراسة ومقترحاتها أن تؤدي إلى اعتماد التدابير الوقائية الضرورية من قبل الهيئات المختصة.

ثانيا، منهجية الدراسة:

يتمثل محتوى الدراسة الميدانية في بحث استطلاعي هدف إلى تحري الأسباب التي تؤدي إلى وضعية التعثر المالي للمشاريع الصغيرة المنشأة خلال الأربع سنوات الأخيرة في إقليم ولاية سوق أهراس وبدعم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة. وقد تم التحري الميداني باعتماد أسلوب المقابلة الموجهة بالاستعانة باستمارة بحث صممت لهذا الغرض. تجب الإشارة إلى أن هذا النوع من الدراسات يندرج ضمن بحوث استقصاء-الحقائق وفق مقارنة المضمون.

1) إجراءات المسح الميداني:

بعد تحديد إشكالية البحث شرع الباحث، في مرحلة ثانية، الاتصال بإدارة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بسوق أهراس أين تم تزويده بعدد المؤسسات الصغيرة الجديدة التي قام بتمويلها خلال الفترة الممتدة من بداية 2013 إلى نهاية سنة 2016، وذلك ما يبين الجدول رقم(01).

الجدول رقم 01: عدد المشاريع الصغيرة الجديدة المنشأة خلال الأربع سنوات الأخيرة

2016		2015		2014		2013		قطاع النشاط
عدد مناصب الشغل	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل	عدد المشاريع	
177	58	325	106	212	72	101	39	الفلحة، ت. الحيوانات، الصيد البحري
20	6	50	13	57	17	59	19	البناء والري والأشغال العمومية
32	10	98	31	82	26	45	16	الصناعة
105	42	250	104	419	193	310	149	الخدمات
112	41	158	54	76	29	19	8	الحرف
446	157	881	308	846	337	534	231	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق الصندوق الوطني للتأمين على البطالة – سوق أهراس-

يبين الجدول أن العدد الإجمالي للمشاريع الجديدة المنشأة خلال الأربع السنوات بلغ 1033 مشروعا جديدا بطاقة تشغيل تقدر بـ 2707 منصب عمل جديد في كل القطاعات، أي أن متوسط خلق المناصب الجديدة لكل مشروع يقدر تقريبا بـ 03 مناصب شغل جديدة. كما يتضح أن اهتمام أصحاب المشاريع كان موجها إلى قطاع الخدمات الذي احتل المرتبة الأولى في ترتيب عدد المشاريع الذي بلغ 488 مشروعا يوظف 1084 عاملا؛ يليه قطاع الفلحة بـ 275 مشروعا جديدا يشغل 815 عاملا.

الملاحظة البارزة تتمثل في تأخر قطاعي الصناعة و البناء-الأشغال العمومية رغم أهميتهما الاقتصادية حيث لم يتجاوز عدد المشاريع في القطاع الأول 83 مشروعا و 55 مشروعا في القطاع الثاني، وذلك خلال الأربع سنوات. الملاحظة البارزة الأخرى تبين أن سيورة خلق المشاريع الجديدة عرفت زيادة جيدة في السنتين الأولى حيث بلغ معدل نموها 45.88%، وازدادت طاقتها التشغيلية بـ 58.24%، بينما تراجعت نسبة خلق المشاريع الجديدة إلى -8.60% سنة 2015

ثم إلى 49.02- % سنة 2016؛ وهذه القيم السالبة تدل على الكبح التدريجي لعملية تمويل المشاريع الجديدة الذي قد يكون سببه الرئيسي الأزمة المالية التي تعايشها الجزائر منذ سنة 2014 بسبب تراجع أسعار البترول.

بعد التعرف على عدد المشاريع الصغيرة المنشأة خلال الأربع السنوات الأخيرة، واعتمادا على تحليل مضمون التقارير السنوية المقدمة لنا من قبل إدارة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، تمكن الباحث من إحصاء عدد المشاريع الصغيرة الجديدة التي تعاني من مشكلات تعيق نشاطها وتؤدي بها إلى الفشل/التعثر المالي، وهي كما يبينها الجدول رقم (02).

الجدول رقم 02: عدد المشاريع في وضعيات التعثر إلى غاية نهاية 2016.

الوضعيات المستقبلية المحتملة	النسبة المئوية %	عدد المشاريع	وضعيات المشاريع المتعثرة
استئناف النشاط	25 %	10	مشاريع محل التسوية الودية للدين كاملا
التصفية/الإفلاس	20 %	08	مشاريع محل التسوية القضائية للدين كاملا
التعثر المالي	55 %	22	مشاريع محل نزاع جاري
	100	40	المجموع

المصدر: إعداد الباحث

يبين الجدول ثلاث فئات من المشاريع المتعثرة إلى غاية نهاية 2016، وهي:

- المشاريع التي تجاوزت مرحلة التعثر المالي واستطاعت أن تبرم اتفاقا وديا مع إدارة الهيئة الممولة لتسوية ديونها العالقة، وتقدر نسبتها بـ 25% من أصل 40 مشروعا.
 - نسبة 20% من المشاريع المتعثرة اضطرت إلى التوقف عن النشاط وهي الآن محل التصفية وإشهار إفلاسها قضائيا بعد صدور قرار المحكمة حيث سيتم التنازل عن أصولها لصالح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
 - المشاريع المتعثرة التي ما تزال ديونها محل نزاع جاري بين أصحابها وإدارة الصندوق تمثل 55% من إجمالي المشاريع المتعثرة؛ وهذه المشاريع هي الآن في وضعية التعثر المالي والتي تقع ضمن اهتمام الدراسة.
- تجب الإشارة إلى أن النسبة الإجمالية للتعثر المالي للمشروعات الصغيرة الجديدة في ولاية سوق أهراس نهاية سنة 2016 بلغت 25.47 % بينما نسبة الفشل قدرت بـ 19.10%؛ وهي نسب مقبولة بالنظر إلى المؤشرات النظرية في هذا المجال، لكن نقبل تلك النسب بتحفظ باعتبارها لا تعبر عن النسب الوطنية في كامل التراب الجزائري.
- في مرحلة ثالثة، تم إعداد أدوات العمل الميداني المتمثلة في: الاستمارة، برنامج تحليل البيانات، طرق الاتصال بالمجيبين. ورافق هذه المرحلة تكوين قائمة بأسماء وعناوين مقرات إدارة المشاريع المتعثرة المستهدفة بالدراسة والتعرف على أصحابها في اتصال أولي لتحفيزهم على التجاوب مع الباحث في الفترات اللاحقة.
- وفي مرحلة أخيرة، قام الباحث بالمسح الشامل لكل مفردات المجتمع المستهدف بالبحث (أصحاب المشاريع المتعثرة) حيث أسفرت هذه العملية على ملء 22 استمارة صالحة للتحليل.

(2) أداة جمع البيانات وأساليب تحليلها:

تضمنت استمارة البحث ثلاث محاور كبرى، الأول يجمع المعلومات المتعلقة بوصف المشاريع المتعثرة والخصائص السوسيوإقتصادية لأصحابها. أما الثاني فهدف إلى التعرف على وضعية المشاريع المدروسة أثناء فترة الدراسة من حيث طبيعة المشاكل التي تواجهها المشاريع الصغيرة الجديدة، والتحديات المفروضة على أصحابها، والطموحات المستقبلية لهم. أما المحور الثالث فقد احتوى على 60 مفردة موزعة بالتساوي على ستة فقرات مصنفة بطريقة غير معلنة لكل عوامل التعثر المالي للمشاريع الصغيرة الجديدة؛ وقد صيغت كلها بأسلوب القياس السلمي (سلم ليكرت الخماسي).

للتأكد من مدى صدقية اعتماد نتائج الدراسة الميدانية استخدم الباحث معامل ألفا كرونباك (Alpha Cronbach) لاختبار المعنوية التي بلغت قيمته أثناء مرحلة الاختبار $\alpha=0.87$. أما عند إعادة التطبيق فقدرت بـ $\alpha=0.84$ ، وهي قيمة تعبر عن ثبات واتساق داخلي عال لعباراتها. وفيما يخص أساليب تحليل البيانات الأولية، تمت المعالجة الإحصائية باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية في نسخته العشرين (SPSS.20) حيث تم تدقيق البيانات الأولية والتأكد من جودتها ثم ترميزها وتبويبها وتصنيفها وحساب المقاييس الإحصائية بما يتناسب وحاجة البحث.

(3) وصف المشروعات الصغيرة الجديدة:

مكن المسح الميداني من تحديد المشاريع المتعثرة وتعيينها وفقا لقطاع النشاط ولطبيعة المشاكل التي تواجهها والطموحات المستقبلية لأصحابها، وذلك ما تبينه الجداول والفقرات الموالية.

الجدول رقم 03: تعيين المشاريع المتعثرة إلى غاية نهاية 2016

قطاع النشاط	عدد المشاريع المتعثرة	عدد مناصب الشغل	قيمة رأسمال المستثمر (دج)
الزراعة، تربية الحيوانات، الصيد البحري	03	04	14 909 389,00
البناء، الري والأشغال العمومية	02	06	11 889 586,00
الصناعة	07	29	66 227 479,00
الخدمات	08	10	67 768 854,00
الحرف	02	06	80 878 116,00
المجموع	22	55	241 673 424,00

المصدر: إعداد الباحث

يعرض الجدول أعلاه توزيع عدد المشاريع المتعثرة ماليا وفقا لقطاع النشاط وعدد مناصب الشغل المهددة بالزوال التي تقدر بـ 55 منصب عمل، وقيم الاستثمارات المالية الخاصة بالمشروعات المتعثرة في كل قطاع التي بلغت قيمتها الإجمالية 241 673 424,00 دج.

عند التحري عن طبيعة المشكلات التي تواجهها تلك المشاريع كان ترتيبها حسب تصريحات أصحابها كالآتي:

- (1) المشكلات المتعلقة بشدة المنافسة السوقية (50%).
- (2) المشكلات المالية (18,18%).
- (3) المشكلات التسويقية المتعلقة بضعف القدرة على بيع المنتجات/الخدمات (13,63%).

(4) المشكلات المتعلقة بمصادر التوريد (09,09%).

(5) مشكلات فنية متعلقة بعملية الإنتاج (04,54%)، والمشاكل المتعلقة بقنوات التوزيع (04,54%).

بالنظر إلى ترتيب المشكلات المصرح بها من قبل أصحاب المشاريع ونسب تأثيرها، يمكن القول أن أهم الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة الجديدة تتعلق بضعف قدراتها التنافسية والتسويقية، وقد يكون ذلك مرده أمرين أساسيين، الأول قد يتعلق بنقص كفاءة القائمين على إدارة المشروع في التعامل مع السوق المحلية، وهذا ما أدى إلى تقصير في تلبية احتياجات الزبائن المستهدفين. أما الثاني فقد يرتبط بسوء الدراسات الاقتصادية والتسويقية المعتمدة منذ بداية خلق المشروع الجديد.

بالرغم من المشكلات والصعوبات التي تواجهها المشروعات المدروسة إلا أن الكثير منها يبقى في وضعية نشاط ويطمح مدراءها إلى مواجهة التحديات لمواصلة العمل في المستقبل واستئناف النشاط في أقرب الآجال. والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم 04: وضعية المشاريع المتعثرة خلال الثلاثي الأول من سنة 2017

النسبة	التكرار	وضعية المشاريع خلال الثلاثي الأول 2017
81.82 %	18	المشروع في وضعية نشاط رغم المشاكل
04.55 %	01	المشروع في وضعية التوقف عن النشاط
13.63 %	03	المشروع في وضعية تعثر مؤقت
النسبة	التكرار	الطموحات المستقبلية لأصحاب المشاريع المتعثرة
90.91 %	20	يفكر في كيفية التغلب على المشاكل والاستمرار في النشاط.
09.09 %	02	يفكر في تصفية المشروع والتوقف النهائي عن النشاط.

المصدر: إعداد الباحث

تؤكد بيانات الجدول رقم 04 أن غالبية المشروعات المتعثرة المدروسة ما تزال في وضعية نشاط، أي أنها لم تصل إلى مرحلة العجز التام عن سداد التزاماتها المالية، وذلك بدليل أنها لم تباشر إجراءات إشهار الإفلاس. كما أن جل أصحاب تلك المشاريع يعتزمون الاستمرار في النشاط رغم المشكلات التي تواجههم. وهذا ما يجعل دراسة أسباب وعوامل تعثر تلك المشاريع مجديا من الناحية العملية حيث ينتظر من تشخيص أسباب التعثر المالي المساهمة في إيجاد الحلول المناسبة لتجاوز الصعوبات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة الجديدة في البيئة المحلية ودفعها لاستئناف النشاط من أجل الحفاظ على مناصب الشغل، واسترداد قيمة القروض الممنوحة، وإعطائها فرصة أخرى للنجاح في المستقبل.

ثالثا، مناقشة النتائج واختبار فرضيات البحث:

(1) استخلاص أسباب تعثر المشاريع الصغيرة الجديدة:

أفرزت عمليات المعالجة الإحصائية لستين (60) عاملا (مفردات items) من عوامل تعثر المشاريع الصغيرة الجديدة استخلاص ستة عشر (16) سببا يعتبر هاما من وجهة نظر أصحاب المشاريع المدروسة. ونتيجة ذلك ما يبينه الجدول التالي.

الجدول رقم 05: تفصيل أهم أسباب تعثر المشاريع الصغيرة الجديدة

الترتيب	أهم الأسباب	المتوسط الحسابي M	الانحراف المعياري S	درجة التأثير	الترتيب
1	عزوف الشباب الجزائري عن العمل في بعض القطاعات.	4,18	1,053	قوية (>3)	C10
2	طول المدة الزمنية بين مرحلة اعتماد المشروع ومرحلة بدء النشاط الفعلي (التنفيذ).	3,95	1,174		C05
2	التأخر في تأسيس المشروع واستخراج التراخيص اللازمة لذلك.	33,9	1,231		C06
3	المنافسة الشديدة في السوق مع مؤسسات كبيرة ذات خبرات طويلة.	3,86	1,125		D06
4	غياب الهيئات الاستشارية المتخصصة في المجالات الفنية لقطاع نشاط المشروع (هيئات: الدراسة، الصيانة، الصناعة، التسويق...).	3,73	1,386		C09
5	يتميز المشروع بتكلفة عالية لعناصر الإنتاج.	3,68	1,129		D02
5	استهلاك المشروع حجم كبير من رأس المال في الأصول الثابتة.	663,	1,221		F05
6	ضعف القدرة على التنبؤ بالتغيرات المستقبلية للسوق.	3,45	1,101		B06
6	الهدف من اختيار المشروع الحصول على منصب عمل وأجر ثابت غير متاح لدى الإدارة العمومية أو مؤسسات أخرى.	3,45	1,405		A05
6	صعوبات الترويج والإشهار بالمنتجات والخدمات التي يقدمها المشروع.	3,41	1,403		D09
6	التأخر في استلام تكنولوجيا الإنتاج ومدخلاته من قبل الموردين.	3,41	1,368		C07
6	التأخر في الحصول على القرض الذي حال دون اغتنام فرصة الأعمال.	3,41	1,469		F01
7	اختيار موقع المشروع كان سيئا أدى إلى زيادة تكاليفه.	3,23	1,572		A09
7	طول فترات الدراسة التقنية والاقتصادية من قبل الهيئات الممولة.	3,23	1,445		C08
8	البدء في مشروع برأس مال اقل من اللازم بسبب عدم توفر بديل مناسب للتمويل الكاف.	3,05	1,463		F09
8	عدم اعتماد نظام محاسبي خاص بالمشروع والاعتماد على المحاسبين الخارجيين.	3,05	1,939		F06

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من معطيات الجدول السابق أن المشاريع الصغيرة الجديدة تواجه عددا معتبرا من العوامل التي تحول دون الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد. إن أهم سبب تعلق بإشكالية العمالة في بعض القطاعات حيث بلغ المتوسط الحسابي للمفردة "عزوف الشباب الجزائري عن العمل في بعض القطاعات" 4.18، ورتب في المرتبة الأولى حسب تصريحات المقاولين-أصحاب المشاريع. و تفسير ذلك قد يرجع إلى الكثير من العوامل منها ما هو موضوعي كتدني الأجور في مثل هذه المشروعات، ومنها ما هو غير موضوعي مثل تراجع قيمة العمل لدى الكثير من الشباب الجزائري.

نجد في المرتبة الثانية سببين هامين هما: طول المدة الزمنية بين مرحلة اعتماد المشروع و مرحلة بدء النشاط الفعلي، والتأخر في تأسيس المشروع واستخراج التراخيص اللازمة له. وهما سببين قويين لتعثر المشاريع الاقتصادية حيث أن نجاح الأعمال الجديدة يرتبط بالسرعة والأسبقية في اغتنام الفرص السوقية؛ وبما أن حاملي المشاريع لا يتحكمون في المدة الزمنية وفي الإجراءات البيروقراطية التي تفرضها الهيئات الخاصة بالمرافقة والدعم، فإن ذلك يجعلهم يقعون تحت وطأة الرضوخ لهذه الأسباب الخارجية.

السبب الذي احتل المرتبة الثالثة هو المنافسة الشديدة في السوق مع مؤسسات كبيرة ذات خبرات طويلة، وهو سبب موضوعي وهام حيث تعرف المشروعات/المؤسسات الصغيرة بضعف قدراتها التنافسية مقابل المؤسسات الاقتصادية الكبيرة، وذلك بفعل قلة إمكاناتها ومواردها الاقتصادية، هذا من جهة. ونقص خبراتها بسبب حداتها، من جهة أخرى.

نستنتج من العوامل السابقة فكرتين هامتين:

الفكرة الأولى، تتمثل في كون أهم أسباب التعثر المالي للمشروعات الصغيرة الجديدة التي حصلت على متوسطات حسابية تساوي أو تقترب من 4 ترتبط أساسا بعوامل اقتصادية خارجية.

الفكرة الثانية، تتمثل في كون الأسباب الثلاث الأولى للتعثر المالي للمشروعات الصغيرة الجديدة لها علاقة وثيقة بالخصائص المميزة لهذه المشروعات.

ورد في المرتبة الرابعة سبب جديد خاص بنقص/غياب الهيئات الاستشارية المتخصصة في المجالات الفنية لقطاع نشاط المشروع مثل: مكاتب الدراسات الاقتصادية، مؤسسات الصيانة، هيئات صناعية متخصصة، مكاتب الدراسات التسويقية، وغيرها من المؤسسات الداعمة أو المكملة لنشاط المشروعات الصغيرة. وبالفعل قد تواجه الكثير من المؤسسات الصغيرة صعوبات جمة في هذه المجالات نظرا لبدائية بيئة الأعمال الجزائرية التي ما تزال لا توفر الكثير من الوظائف اللوجستية الأساسية لتطوير مناخ الأعمال والاقتصاد ككل.

المرتبة الخامسة ضمت سببين، الأول يتعلق بالتكلفة العالية لعناصر الإنتاج، والثاني يتمثل في كون المشروعات المتعثر المدروسة استهلكت جزء كبير من رأس مالها في الأصول الثابتة. وقد يكون ذلك راجعا إلى كون تلك المشاريع تبدأ غالبا برأسمال غير كاف يتكون جله (80% منه) من قيمة القرض الممنوح من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة. كما أن الإجراءات القانونية المعمول بها وفق صيغة التمويل هذه تفرض على صاحب المشروع أن يحصل على جزء كبير من القرض في شكل معدات وآلات (أصول ثابتة)، أضف إلى ذلك ضالة المساهمة المالية الخاصة بصاحب المشروع الذي تجعله يفتقد للدوافع الحقيقية للمخاطرة الاقتصادية، بل ولا يدركها بالمعنى المطلوب، وقد لا يهدف إلى خلق مشروع اقتصادي بقدر هدفه إلى الحصول على جزء من المال العام الذي يحوله في بعض الحالات إلى سد احتياجات أخرى.

وقد حلت خمس أسباب أخرى في المرتبة السادسة هي: ضعف القدرة على التنبؤ بالتغيرات المستقبلية للسوق، الهدف من اختيار المشروع الحصول على منصب عمل و أجر ثابت غير متاح لدى الإدارة العمومية أو مؤسسات أخرى، صعوبات الترويج والإشهار بالمنتجات والخدمات التي يقدمها المشروع، التأخر في استلام تكنولوجيا الإنتاج ومدخلاته من قبل الموردين، التأخر في الحصول على القرض الذي حال دون اغتنام فرصة الأعمال. وكل هذه الأسباب تدعم الأفكار السابقة وتضيف عليها بعض المشكلات الفنية المتعلقة بالتسويق والتوريد والتمويل، وهي عوامل ترتبط أساسا بضعف كفاءة إدارة المشروعات المتعثرة.

ضمت المرتبة السابعة سببين، الأول يرجع إلى سوء اختيار موقع المشروع الذي أدى إلى زيادة تكاليفه، والثاني يعود إلى طول فترات الدراسة التقنية والاقتصادية من قبل الهيئة الممولة. بالمثل احتوت المرتبة الأخيرة على سببين هما: البدء في مشروع برأس مال أقل من اللازم بسبب عدم توفر بديل مناسب للتمويل الكاف، وعدم اعتماد نظام محاسبي خاص بالمشروع واللجوء إلى المحاسبين الخارجيين. وهي أسباب مؤثرة بدرجات كبيرة في الإدارة المالية للمشروعات الصغيرة الجديدة التي تؤدي بالكثير منها إلى وضعية التعثر المالي.

نستنتج مما تقدم أن أسباب التعثر المالي للمشروعات الصغيرة الجديدة المنشأة في ولاية سوق أهراس بتمويل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة كثيرة ومتعددة، فقد بينت الدراسة الميدانية 16 سببا ذو تأثير قوي يفقد تلك المشاريع قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية وتسديد ديونها في الآجال المحددة، إضافة إلى أسباب أخرى متوسطة وضعيفة التأثير شملتها الاستثمار ولم يتم التطرق لها في التحليل. كما بدا واضحا الاختلاف بين أسباب التعثر المالي المستخلصة في طيات هذا التحليل من حيث طبيعتها أو مصدرها أو صلتها بأطراف المشروع الصغير الجديد؛ وعليه فإن استقراء النتائج المحصل عليها والأفكار المنبثقة

عنها يؤدي بنا إلى إثبات فرضية البحث الأولى التي مفادها: "تواجه المشروعات الصغيرة الجديدة المنشأة في ولاية سوق أهراس أسبابا موضوعية كثيرة تؤدي بها إلى التعثر المالي".

(2) تصنيف عوامل تعثر المشروعات الصغيرة الجديدة:

بعد تحديد العوامل الأكثر تسببا في التعثر المالي للمشروعات الصغيرة الجديدة المعروضة في المحور السابق، نقوم بتلخيص وتصنيف كل العوامل التي جاءت في استمارة البحث وتبويبها وفقا لدرجة ترابطها مع جانب من جوانب التأثير على المشروعات المدروسة. نتيجة هذه العملية يبينها الجدول الموالي.

الجدول رقم 06: تصنيف عوامل التعثر المالي للمشروعات الصغيرة الجديدة

الترتيب	فئات العوامل المتسببة في تعثر المشاريع الصغيرة الجديدة	القيمة المعبرة	درجة التأثير الكلية
A	سوء اختيار المشروع	2,591	ضعيفة
B	الافتقار إلى التخطيط طويل المدى	1,973	ضعيفة
C	المشكلات الفنية	3,591	قوية
D	المشكلات التسويقية	2,995	متوسطة
E	ضعف كفاءة الإدارة	1,659	ضعيفة
F	مشكلات التمويل وضعف القدرات المالية للمشروع	3,682	قوية

المصدر: إعداد الباحث

تم تبويب أسباب التعثر المالي للمشروعات الصغيرة الجديدة في ستة فئات كبرى تضم كل واحدة منها جملة من الأسباب التي تتفاوت درجات تأثيرها من مشروع إلى آخر. وقد سمحت القيم المعبرة عن كل فئة منها من تمييز ثلاث عوامل كبرى، هي:

العوامل المؤثرة بدرجة قوية: تضم فئتين من الأسباب:

- الفئة الأولى تتضمن مشكلات التمويل وضعف القدرات المالية للمشروع ومن أسبابها:
 - استهلاك حجم كبير من رأسمال المشروع في الأصول الثابتة،
 - التأخر في الحصول على القرض،
 - البدء في مشروع برأس مال أقل من اللازم بسبب عدم توفر بديل مناسب للتمويل الكاف،
 - التقدير الخاطئ لحجم السيولة المطلوب لإدارة المشروع،
 - عدم فصل الذمة المالية للمشروع عن الملكية المالية الخاصة بصاحب المشروع،
- الفئة الثانية تحوي المشكلات الفنية التي كانت أهم أسبابها كما يلي:
 - عزوف الشباب الجزائري عن العمل في بعض القطاعات،

- طول المدة الزمنية بين مرحلة اعتماد المشروع ومرحلة بدء النشاط الفعلي،
 - التأخر في تأسيس المشروع واستخراج التراخيص اللازمة لذلك،
 - غياب الهيئات الاستشارية المتخصصة في المجالات الفنية لقطاع نشاط المشروع،
 - طول فترات الدراسة التقنية والاقتصادية من قبل الهيئات الممولة،
 - التأخر في استلام تكنولوجيا الإنتاج ومدخلاته من قبل الموردين.
- العوامل المؤثرة بدرجة متوسطة:** تتعلق بالمشكلات التسويقية التي من أسبابها :
- المبالغة في تقدير حجم الطلب المتوقع على منتجات/خدمات المشروع،
 - المنافسة الشديدة في السوق مع مؤسسات كبيرة ذات خبرات طويلة،
 - صعوبات ترويج وإشهار المنتجات والخدمات التي يقدمها المشروع،
 - يتميز المشروع بتكلفة عالية لعناصر الإنتاج،
 - نقص المعلومات عن السوق وتغيراتها المستمرة،
 - عدم القيام بالدراسات التسويقية اللازمة،
 - الخضوع لمنافسة شديدة من طرف تجار السوق الموازي.
- العوامل المؤثرة بدرجة ضعيفة:** تتضمن ثلاث أنواع من المشكلات هي: سوء اختيار المشروع، افتقار مدراء المشروع إلى التخطيط طويل المدى، ضعف كفاءة الإدارة؛ وأسباب تلك المشكلات كثيرة نذكر منها على الترتيب :
- اختيار مشروع محفوف بالمخاطر غير المتوقعة؛
 - اختيار المشروع كان بهدف الحصول على التمويل ودعم الدولة لاستعمالها في مجالات أخرى؛
 - التقليد الأعمى لمشاريع قائمة يعتقد أنها ناجحة؛
 - عدم وضوح أهداف المشروع منذ البداية؛
 - الإعداد السيئ لخطة المشروع وعدم دراسته بشكل جيد؛
 - ضعف القدرة على التنبؤ بالتغيرات المستقبلية للسوق،
 - ضعف القدرة على التكيف مع تغيرات بيئة النشاط والتمسك بالخطة الإستراتيجية المبدئية؛
 - ضعف كفاءات مسيري المشروع في مجال تخطيط مختلف نشاطاته؛
 - فقدان التركيز والبعد عن الخطة الإستراتيجية المحددة مسبقا؛
 - نقص خبرة وتجربة مالك/مسير المشروع في مجالات التسيير والتعاملات المالية.
 - عدم وجود مدير متفرغ أو إدارة رسمية تسيير المشروع.
 - اختيار فريق عمل غير مناسب/غير كفء.
 - الافتراض دون وضع سياسة واضحة لكيفية الدفع ومواعيده.

إذن، بعد استخلاص أهم عوامل التعثر المالي للمشروعات الصغيرة الجديدة التي تم تصنيفها في ستة فئات كبرى هي على الترتيب : مشكلات التمويل وضعف القدرات المالية للمشروع، المشكلات الفنية، المشكلات التسويقية، سوء اختيار المشروع، الافتقار إلى التخطيط طويل المدى، ضعف كفاءة الإدارة؛ يمكن إثبات صحة الفرضية الثانية للبحث التي مفادها: تتفاوت درجات تأثير عوامل التعثر المالي على المشروعات الصغيرة الجديدة المنشأة في ولاية سوق أهراس وفقا لطبيعتها من وجهة نظر مدراء تلك المشروعات.

خلاصات البحث ومقترحاته:

قامت الدراسة باختبار ستين سببا من أسباب التعثر المالي للمشروعات الصغيرة الجديدة الناشطة في خمس قطاعات اقتصادية والمنشأة بدعم وتمويل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في ولاية سوق أهراس، وهدف الباحث إلى التعرف على أهم العوامل تأثيرا من وجهة نظر أصحاب المشاريع المتعثرة.

وقد كشفت نتائج الاستطلاع الميداني عن الكثير من أسباب التعثر المالي للمشروعات المدروسة التي تجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الدائنين عند حلول آجال استحقاقها، وأهم تلك العوامل تمثلت في ستة عشر سببا ذو تأثير قوي، تختلف من حيث طبيعتها ومصدرها. كما سمحت نتائج التحليل الإحصائي بتصنيف عوامل التعثر المالي للمشروعات الصغيرة في ستة فئات كبرى، هي: سوء اختيار المشروع، الافتقار إلى التخطيط طويل المدى، المشكلات الفنية، المشكلات التسويقية، مشكلات التمويل وضعف القدرات المالية للمشروع، ضعف كفاءة الإدارة. وقد تباينت الفئات الست وفقا لدرجة تأثيرها وتسببها في وضعية التعثر المالي. كما كانت أهمها تتعلق بمشكلات التمويل والمشكلات الفنية، وبدرجة أقل حدة المشكلات التسويقية.

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم بعض المقترحات التي قد تساهم في تجاوز أسباب وعوامل التعثر المالي للمشروعات الجديدة وتحسين الكفاءات الإدارية للمقاولين القائمين على إدارتها، وأهمها ما يلي:

المقترح الأول للشباب وحاملي أفكار المشاريع الجديدة الذين يتعين عليهم حسن اختيار المشروع، وتحديد أهداف اقتصادية طموحة، وتطوير كفاءاتهم الإدارية في مجالات الإدارة، التسويق، التسيير المالي، إدارة الموارد البشرية، وغيرها. وقد يكون من المفيد أن يخضع هؤلاء الشباب لدورات تكوينية في مجال المقاولاتية تتوج باختبارات تقيس مدى استعداداتهم لولوج عالم الأعمال.

المقترح الثاني يوجه للقائمين على إدارة هيئات الدعم و المرافقة، الذين ندعوهم إلى بذل المزيد من الجهود في إطار تذليل الصعوبات التي تعترض عمليات خلق المشاريع الصغيرة الجديدة من حيث إعادة النظر في الإجراءات المعمول بها وتقليل المدة الزمنية المستغرقة في سيرورة الإنشاء. كما نقترح عليهم اعتماد صيغ جديدة تكون أكثر فعالية في تمويل المشاريع الاقتصادية ورفع سقف القيم المالية للقروض الممنوحة.

المقترح الثالث للباحثين الذين ينتظر منهم زيادة تركيز جهود البحث والدراسة للمشكلات التي تواجهها المشروعات الصغيرة الجديدة على المستوى المحلي والمساهمة في تقديم الحلول العملية المناسبة لها؛ وندعو الفاعلين في الجامعات الجزائرية ومراكز التكوين المهني أن يساهموا في تطوير أساليب التعليم المتخصص وبرامج التكوين الفني والإداري وتنظيم الملتقيات وورش العمل بما يتناسب والحاجات الوطنية الفعلية.

أخيرا، لا بد من الإشارة إلى حدود هذه الدراسة التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في قبول نتائجها وبناء مسارات بحث جديدة، أهمها أن البحث اقتصر على دراسة عدد محدود من المشروعات الصغيرة الجديدة على المستوى المحلي والمنشأة وفق آلية واحدة فقط من آليات التمويل المعتمدة في الجزائر؛ وهذا ما يفتح الباب واسعا للباحثين للقيام بدراسات أخرى أشمل وأوسع وفي مجالات مكملة.

المراجع والحواشي

1. بربيش السعيد (2007)، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 12، ص ص: 59-77.
2. الحبيطي قاسم محسن (2001)، استخدام نماذج التحليل المالي في اختبار فرض الاستمرار المحاسبي للمنشآت طالبية الافتراض من المصارف: حالة دراسية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 23، العدد 64، ص 221.
3. الخضير محسن (1997)، الديون المتعثرة، الظاهرة، الأسباب والعلاج، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 23.
4. راشد راشد، (2000)، الأوراق التجارية، الإفلاس والتسوية القضائية في القانون التجاري الجزائري، ديوان المطبوعات الجزائرية، ص 217.
5. ربحان الشريف، (2007)، التعثر المالي: المراحل، الأسباب والطرق وإجراءات المعالجة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 16، ص ص: 25-43.
6. عبد العظيم سليمان المهمل وآخرون، (2015)، أثر الإدارة البعيدة على مخاطر الديون المتعثرة في البنوك السودانية في الفترة من 2002-2010م، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 02، ص ص: 38-50.
7. مراد زمالي، المدير العام للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، حصة بدون تحفظ لقناة النهار، بتاريخ: 2016/03/30.
8. وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار (2010)، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية: دراسة على عينة من الشركات المساهمة العراقية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 32، العدد 100، ص ص 9-29.
1. Abidali, A.F. & Harris, F. (1995). *A Methodology for Predicting Company Failure in the Construction Industry*. Journal of Construction Management and Economics. 13: 189–196.
2. Altman, E.I. (1968). *Financial Ratios, Discriminate Analysis and the Prediction of Corporate Bankruptcy*. Journal of Finance, American Finance Association. 23: 589–609.
3. Arditi D. & Koksai A. & Kale, S.(2000). *Business Failures in the Construction Industry*. Journal of Engineering, Construction and Architectural Management. 7(2): 120–132.
4. Argenti J. (1976). *Corporate Collapse: The Causes and Symptoms*. Published by McGraw-Hill Inc.
5. Clough R.H. & Sears, G.A. (2000). *Construction Contracting: Practical Guide to Company Management*, 1st edit. Published by John Wiley & Sons, Inc. (eBooks).
6. Dun and Bradstreet Corporation. (1986). *Dun's Census of American Business*. New York: Dun & Bradstreet Corporation. On line: <http://www.dnb.com>
7. Hall, P.G. (1982). *Great Planning Disasters*. Published by University of California Press, USA. (eBooks).
8. Haswell S. & Scott H. (1989). *Estimating the Small Business Failure Rate: A Reappraisal*. Journal of Small Business Management. 27(3) :68.
9. Hrebiniak L.G. & Joyce, W.F. (1985). *Organizational Adaptation: Strategic Choice and Environmental Determinism*. Journal of Administrative Science Quarterly. 30: 336–366.
10. Kangari, R. (1988). *Business Failure in Constructions Industry*. Journal of Construction Engineering and Management. 114(2): 172– 190.
11. Kangari, R. (1988). Op. cit. p 174.
12. Morris, P.W.G. & Hough, G.H. (1987). *The Anatomy of Major Projects: A Study of the Reality of Project Management*. Published by John Wiley & Sons. New York. (eBooks).
13. Sanvido, V. & Grobler, F. & Parfitt, K. & Guvenis, M. & Coyle, M. (1992). *Critical Success Factors for Construction Projects*. Journal of Construction Engineering and Management. 114 (1): 94–111.
14. Silas, T. (2004). *Key Reasons Why Small Businesses Fail*. Commissioned by IIB-Business Support America's. Accredited Associate of The Institute for Independent Business. On line: http://www.summitbusinesssolutions.ws/docs/reasons_biz_fail.pdf , 11/02/2017.

-
15. Van Frederikslust, R.A.I. (1978). *Predictability of Corporate Failure: Models for prediction of Corporate Failure and for Evaluation of Debt Capacity*. (eBooks).
 16. Walid B. & Tukul O. I.(1996), *A New Framework for Determining Critical Success/Failure Factors in Projects*. International Journal of Project Management. 14(3) :141-151.
 17. Watson J. & Everett J. (1993). *Defining Small Business Failure*. International Small Business Journal. 11: 35-48.
 18. Watson J. & Everett J. (1996). *Small Business Failure Rates: Choice of Definition and the Size Effect*. Journal of Entrepreneurial Finance. 05(03) : 270-285.